ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'EQUIPEMENT,
DU TRANSPORT ET DE LA LOGISTIQUE
MINISTRE DELEGUE CHARGE DU
TRANSPORT

المملكة المغربية
وزارة التجهيز
والنقل واللوجستيك
الوزير المنتدب المكلف بالنقل

# بيان حقيقة

على إثر المقال الصادر بجريدة "الصباح" بتاريخ 15 دجنبر 2015 تحت عنوان: **"بوليف في قلب فضيحة عقارية: رخص الفحص التقني فوق قنوات الماء الشروب والمساحات الخضراء والأملاك المخزنية"**، يهمنا –رفعاً لكل لبس وتنويراً للرأي العام حول المغالطات المقصودة التي شابت هذا المقال– تقديم التوضيحات التالية:

- أولاً: إن الترخيص للشركة "مركز الفحص التقني الخليل" تم في إطار طلب المنافسة الذي نظمته الوزارة سنة 2014 وأعلنت نتائجه بتاريخ 10 أكتوبر 2014، أي قبل انتخابات 04 شتنبر2015 بكثير، مما يفند الادعاء الباطل للجريدة بخصوص "تواطؤ الوزير المنتدب المكلف بالنقل مع منتخبين من حزب العدالة والتنمية"؛ حيث لم يكن هؤلاء المنتخبون يسيرون المقاطعة.

- ثانياً، إن طلب المنافسة لإنشاء مراكز الفحص التقني الذي نظمته الوزارة سنة 2014 تم في احترام تام للمساطر القانونية التي تضمن شروط النزاهة والشفافية، حيث حازت شركة "مركز الفحص التقني الخليل" بمدينة الدار البيضاء على المرتبة الأولى في العرض الخاص بثلاثة خطوط، بحصولها على 75 نقطة، (وللإشارة فقد تقدمت لطلب المنافسة 31 شركة بالدارالبيضاء، للاستثمار في 9 مراكز للفحص التقني المعلنة من طرف الوزارة، تم رفض 8 منها لعدم استيفائها للشروط المطلوبة في المرحلة الإدارية، وتم تنقيط الباقي ممن توفرت فيه الشروط)، وبالتالي تم إعلان فوز 5 شركات فقط، مما يفيد أن 4 مراكز لم تجد العرض الملائم. وهذه المعطيات تنفي ما زعمه المقال كذباً أن الوزارة "رفضت مراكز يفترض أنها حصلت على أعلى درجات التنقيط"...فالوزارة لم تجد من يستثمر في 4 مراكز معروضة في طلب المنافسة.

- ثالثاً: إن المركز موضوع المقال يتوفر على جميع التراخيص المطلوبة:

1. موافقة مسلمة من طرف السيد "والي جهة الدار البيضاء الكبرى" لشركة مركز الفحص التقني الخليل"، بتاريخ 25 مارس 2014، لكراء القطعة الأرضية ذات الرسم العقاري عدد 52004/س؛ والتابعة للأملاك المخزنية، بهدف إنشاء مركز للفحص التقني بدائرة عين الشق،

2. عقد كراء مبرم بتاريخ 11 أبريل 2014– أي قبل 13 ماي 2014، تاريخ الإعلان عن طلب المنافسة–

Av. Mae Alaynain Quartier administratif Agdal BP 759 ص.ب شارع ماء العينين الحي الاداري أكدال الرباط
Fax : 212/0537 679 054 الفاكس Tél 212/0537 679 123 الهاتف:
Site web :www.equipementransport.gov.ma
email: sec_transport@mtpnet.gov.ma

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'EQUIPEMENT,
DU TRANSPORT ET DE LA LOGISTIQUE
MINISTRE DELEGUE CHARGE DU
TRANSPORT

المملكة المغربية
وزارة التجهيز
والنقل واللوجستيك
الوزير المنتدب المكلف بالنقل

بين مديرية أملاك الدولة وشركة الخليل للفحص التقني لاستغلال القطعة الأرضية سالفة الذكر لمدة عشرة سنوات قابلة للتجديد مرتين؛

3. رخصة للبناء مسلمة من طرف مجلس مدينة الدار البيضاء بتاريخ 7 أبريل 2015 قصد إنشاء مركز للفحص التقني؛

وهذه المعطيات تفند ما ادعته الجريدة من تواطؤ الوزارة المنتدبة المكلفة بالنقل مع جماعة عين الشق "في السطو على أرض في ملكية الأملاك المخزنية"؛

- رابعاً: إن تصميم تهيئة مدينة الدار البيضاء لا يشير لأية منطقة خضراء بالموقع الذي تم فيه الترخيص لإنشاء المركز، وهو ما يدحض كل المزاعم والأكاذيب التي دبج المقال على أساسها (فضيحة عقارية)؛ ولعل قصد الجريدة للقذف والتشهير والإساءة كان مبيتا بحيث أنها أوردت في المقال نفسه تصريحا لرئيس مقاطعة عين الشق ينفي وجود منطقة خضراء في موقع الاستثمار المعني.
- خامساً: إن اللجنة المكلفة بدراسة ملفات طلب العروض تتكون فقط من أطر وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وليس كما ادعى المقال بهتاناً أن هذه اللجنة تضم أيضا منتخبين من الجماعة الترابية، وذلك لتعزيز طرح صاحبه ب"تواطؤ" الوزارة مع الجماعة؛
- إن كاتب المقال –وفي خرق واضح لأخلاقيات المهنة –لم يكلف نفسه عناء الاتصال بمصالح الوزارة من أجل استجلاء الحقيقة، مما يفسر تحاملا مغرضا بهدف تغليط الرأي العام لحسابات غامضة ومشبوهة. بل إنه لم يقدم المعطيات التي تفيد بكون إحدى العائلات –وليس الساكنة– منعت الشركة في يونيو 2015 من بدء أشغالها بعد حصولها على جميع التراخيص، وأن الشركة استصدرت حكما قضائيا لصالحها بشهر حبسا نافذا وغرامة 50000 درهم في حق أحد أفراد العائلة...كما لم يشر إلى أن لجنة مكونة من جميع الهيئات الأمنية والجماعية المعنية قد انتقلت يوم 13 نونبر 2015 لعين المكان لإزالة بعض الأغراس الموضوعة مؤخرا هناك وتجريف القطعة الأرضية موضوع الاستثمار.

وعليه، فإن الوزير المنتدب المكلف بالنقل يطالب الجريدة التي نشرت هذه الادعاءات الكاذبة، بنشر بيان الحقيقة هذا، وفقا لمقتضيات قانون الصحافة والنشر، ويحتفظ لنفسه بكامل الحق في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية الضرورية.

Av. Mae Alaynain Quartier administratif Agdal BP 759 ص ب شارع ماء العينين الحي الاداري أكدال الرباط
Fax : 212/0537 679 054 الفاكس Tél 212/0537 679 123 الهاتف:
Site web :www.equipementransport.gov.ma
email: sec_transport@mtpnet.gov.ma